الصباح الاقتصادية
12
العدد 3225 - السنة الحادية عشرة
الخميس 14 ربيع الأول 1440 - الموافق 22 نوفمبر 2018
Thursday 22 November 2018 - No.3225 - 11 th Year

الحجرف: التعاون الكويتي - الصيني يساعد على تحويل البلاد إلى مركز مالي وتجاري جاذب للاستثمار

جانب من الاجتماع

بحث وزير المالية الكويتي الدكتور نايف الحجرف مع نائب رئيس بلدية شانغهاي وعمدة منطقة بودونغ الصينية الجديدة هانغ يانغ واي أمس الأربعاء احدث المستجدات الإستثمارية التي تجمع البلدين الصديقين وسبل توسع آفاق العلاقات التجارية والإقتصادية بينهما.

وقالت وزارة المالية الكويتية في بيان صحفي ان الحجرف ناقش ايضا في لقاء آخر مع رئيس المجلس الصيني لتعزيز التجارة الدولية يانغ جان رونغ البعد الاستثماري للعلاقات الكويتية - الصينية وسبل توسعها وتعزيزها من خلال فتح ابواب الاستثمار في كلا البلدين.

واوضحت ان هذه اللقاءات تاتي وفقا لما اثمرت عنه نتائج الزيارة السامية لسمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح للصين في يوليو الماضي.واكدت الوزارة ان التعاون الكويتي - الصيني يساعد في ترجمة ما نصت عليه رؤية (الكويت 2035) لتحويل الدولة إلى مركز مالي وتجاري جاذب للاستثمار المبذولة لتحسين بيئة الأعمال وبيئة الاستثمارات الأجنبية في ظل التطورات الإيجابية في البلاد وانعكاساتها وأثرها على الاقتصاد الكويتي.ويزور مدينة شنغهاي وفد اقتصادي كويتي رفيع المستوى يترأسه الوزير الحجرف ويضم سفير الكويت مشيدة بعمق العلاقات الكويتية - الصينية التاريخية والسعي نحو نقلها الى آفاق أكبر وأضخم.

وحضر اللقاءين كل من محافظ بنك الكويت المركزي الدكتور محمد الهاشل والعضو المنتدب للهيئة العامة للاستثمار الكويتية فاروق يستكي والوفد المرافق له من ممثلي الهيئة إضافة إلى ممثلي سفارة الكويت لدى الصين.

ومن المقرر ان يعقد غدا الخميس منتدى الاستثمار الصيني - الكويتي الاول في مدينة شنغهاي الصينية برعاية الوزير الحجرف وبتنظيم مشترك من وزارة المالية الكويتية والهيئة العامة للاستثمار الكويتية وبمشاركة هيئة تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر الكويتية.

ويناقش المنتدى الذي يستمر يوما واحدا الفرص الاستثمارية المتاحة بالكويت والموزعة على قطاعات الإنشاءات النفطية والإسكان والبنى التحتية وقطاع تكنولوجيا المعلومات.

كما يبحث المنتدى جاذبية السوق الكويتي في أوساط الأسواق الإقليمية والجهود المبذولة لتحسين بيئة الأعمال وبيئة الاستثمارات الأجنبية في ظل التطورات الاخيرة في البيئة الرقابية والتنظيمية في البلاد وانعكاس وأثر القوانين الاقتصادية الحديثة على الاقتصاد الكويتي.

وقال الحجرف ان منتدى الاستثمار الصيني - الكويتي الاول المقرر عقده اليوم الخميس يهدف الى تعزيز العلاقات الاقتصادية بين البلدين وفتح ابواب جديدة للقطاع الخاص في الكويت.واضاف الحجرف في تصريح للصحفيين ان هذه المبادرة تاتي حاملة آفاق التعاون الاقتصادي بين البلدين في ظل ما تشهده العلاقات الكويتية - الصينية من تعاون في الجانب الاستثماري فيما يتعلق بالمبادرة الصينية (الحزام والطريق) والمبادرة الكويتية لتطوير الجزر ومدينة الحرير.وعزا هذا التعاون المتميز بين الكويت والصين الى زيارة سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح المثمرة لجمهورية الصين في يوليو الماضي.

ويقام المنتدى على هامش افتتاح مكتب الهيئة العامة للاستثمار الكويتية في شنغهاي برعاية الوزير الحجرف وسط تطلعات كبيرة لتعزيز العلاقات الاقتصادية بين الكويت والصين وبحث الفرص الاستثمارية المتاحة في البلدين.

وسيناقش المنتدى الفرص الاستثمارية المتاحة بالكويت والموزعة على القطاعات المتمثلة في الإنشاءات النفطية والإسكان والبنى التحتية وقطاع تكنولوجيا المعلومات مسلطا الضوء على جاذبية السوق الكويتي في اوساط الأسواق الإقليمية والجهود المبذولة لتحسين بيئة الأعمال وبيئة الاستثمارات الأجنبية في ظل التطورات الرقابية والتنظيمية في البلاد وانعكاسها وأثرها على الاقتصاد الكويتي.ويزور مدينة شنغهاي وفد اقتصادي كويتي رفيع المستوى يترأسه الوزير الحجرف ويضم سفير الكويت لدى الصين سميح حيات ومحافظ بنك الكويت المركزي الدكتور محمد الهاشل والرئيس التنفيذي لجهاز تطوير مدينة الحرير وجزيرة بوبيان فيصل المدلج.

ويضم الوفد كذلك العضو المنتدب للهيئة العامة للاستثمار الكويتية فاروق يستكي وكبار المسؤولين في الهيئة والرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول الكويتية نزار العدساني ومساعد المدير العام لتطوير الاعمال بهيئة تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر محمد يعقوب ونائب المدير العام لشؤون العمليات بالصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية مروان الغانم.

ويضم الوفد أيضا رئيس مجلس إدارة الشركة الكويتية للاستثمار الدكتور يوسف العلي ونائب رئيس الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات خالد الكندري ونائبة المدير العام للادارات والبرامج المساندة في مؤسسة الكويت للتقدم العلمي الدكتورة اماني البداح ورئيس اتحاد الشركات الاستثمارية بدر السبيعي.

خلال كلمته بافتتاح الاجتماع الـ «56» للجنة التعاون التجاري للأمانة العامة لدول «التعاون»

الروضان: اعتماد «النظام الإلكتروني» لقرارت العمل الخليجي المشترك في مجال التجارة «ضرورة ملحة»

لقطة جماعية لوزراء التجارة بدول مجلس التعاون

اكد وزير التجارة والصناعة خالد الروضان امس الأربعاء اهمية الاسراع في اعتماد النظام الالكتروني لقرارات العمل الخليجي المشترك في مجال التجارة وتوحيد السياسات والتشريعات الخليجية معتبرا ذلك ضرورة ملحة.

وقال الروضان في كلمة بافتتاح الاجتماع ال(56) للجنة التعاون التجاري للأمانة العامة لدول المجلس التعاون الخليجي ان الاجتماع يتضمن موضوعات مهمة منها اعتماد الملفات الالكترونية لاجتماعات لجان التجارة والرهن والمسائل التجارية فضلا عن فصل المواد المتعلقة بالافلاس وآثاره والاوراق التجارية وغيرها.

واشار الى ضرورة الاسراع في انجاز تلك الموضوعات وقوانينها بناء على توجيهات القيادة السامية لدول التعاون املا بتحقيق آمال شعوب الخليج بمزيد من الانجازات والعمل بصورة تعاضدية متكاتفة ووضع الحلول الناجحة للصعوبات والمشاكل والمضي نحو المستقبل.

ومن جهته قال الأمين العام لمجلس التعاون عبداللطيف الزياني في كلمة مماثلة ان التعاون الاقتصادي البناء بين دول المجلس وما حققته من انجازات سابقة ساهمت في فتح آفاق جديدة وواسعة في عدة مجالات اقتصادية وتجارية على مستوى دول المنطقة.

ورأى الزياني ان تلك الانجازات تعود لما بذلته اللجان المتخصصة لتعزيز التعاون والتكامل بين دول المجلس ما انعكست نتائجه في نمو حركة التجارة البينية بين دول المجلس لتصل نحو 133 مليار دولار امريكي في عام 2017.

ولفت الى ان مجلس التعاون حقق مرتبة متقدمة في عام 2017 بقائمة الدول المصدرة للسلع التجارية حيث بلغت قيمة صادراته نحو 536 مليار دولار فيما بلغت قيمة وارداته نحو 450 مليار دولار في حين بلغ إجمالي قيمة التبادل التجاري لدول المجلس مع العالم نحو 985 مليار دولار.وقال ان سمو امير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله التقى الوزراء ورؤساء غرف التجارة وتفضل سموه بتوجيهات سامية اكدت اهمية دور القطاع الخاص في دول المجلس لتعزيز مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها وضرورة العمل على تذليل المعوقات التي تواجههم.

وافاد بأن العمل الخليجي المشترك بين دول المجلس وما تقوم به لجنة التعاون التجاري من جهود حثيثة ساهمت في تحسين بيئة الاستثمار المحلي والأجنبي والمحافظة على الاستقرار الاقتصادي علاوة على فتحها مجالات التطور والنمو لتاخذ دورها الحيوي والبناء في مسيرة التنمية.

وبين ان الاجتماع مع رؤساء غرف التجارة والصناعة يعد دليلا على الاهتمام بتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص الخليجي وتعزيز دوره الحيوي في مسيرة التنمية المستدامة في دول المجلس.

وتطرق الزياني إلى أن ما يشهده العالم من تسارع في التعامل التجاري بين الدول والمؤسسات والأفراد وظهور التكتلات والشركات العملاقة في شتى الجوانب التجارية من خلال الانتشار الواسع للانترنت يتطلب منا مواكبة تلك التغيرات لتحقيق مزيد من التطور والنمو.

ولفت الى ان إجراء التعديلات والتغييرات في الأنظمة والقوانين التجارية والاقتصادية يعد مطلبا يتوجب أخذه بعين الاعتبار لمسايرة التطورات التي تحصل عالميا والاستفادة من البنى الإساسية التكنولوجية المتطورة بدول المجلس لتحقيق الازدهار الاقتصادي المنشود.

ومن جانبه قال وكيل وزارة التجارة والصناعة الكويتي الدكتور خالد الفاضل ان مسيرة مجلس التعاون حققت العديد من الانجازات المهمة في مجال التعاون التجاري تمثلت في اقرار العديد من القوانين والانظمة.

وأعرب الفاضل عن أمله في تحقيق تطلعات الشعوب الخليجية في تحقيق خطوات التكامل لاسيما في المجال الاقتصادي الذي يعتبر محور الاندماج وعصب اي وحدة وتكامل.

ودعا الى الاسراع في انجاز القوانين التجارية الخليجية الموحدة ولائحة مكافحة الغش التجاري معربا عن أمله في الانتهاء من هذه القوانين وتلك اللائحة في الفترة القادمة وفق المعايير الدولية وضمن برنامج زمني محدد لاستكمال المنظومة التشريعية الاقتصادية وتحسين بيئة الاعمال في دول المنطقة.

وأكد اهمية إنجاز قانون المنافسة الموحد لدول المجلس وقانون التجارة الموحد والذي تم الاتفاق على تقسيمه لأربعة قوانين منفصلة فضلا عن مشروع اللائحة التنفيذية لقانون مكافحة الغش التجاري الموحد للمساهمة في تحقيق مزيد من خطوات التكامل لاسيما في المجال الاقتصادي.

المؤشر «العام» يرتفع 1.9 نقطة خلال جلسة متباينة للبورصة

مؤشرات البورصة لتباين

انهت البورصة تعاملاتها الأسبوعية أمس الأربعاء على ارتفاع المؤشر العام 1ر9 نقطة ليبلغ مستوى 5082ر4 نقطة بنسبة 0ر04 في المئة.

وبلغت كميات تداولات المؤشر 108ر16 مليون سهم تمت من خلال 4513 صفقة نقدية بقيمة 22ر4 مليون دينار كويتي (نحو 73ر92 مليون دولار أمريكي).

وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 13ر7 نقطة ليصل إلى مستوى 4748ر9 نقطة وبنسبة ارتفاع 0ر29 في المئة من خلال كمية اسهم بلغت 50ر5 مليون سهم تمت عبر 2084 صفقة نقدية بقيمة 3ر4 مليون دينار (نحو 11ر22 مليون دولار).

كما انخفض مؤشر السوق الأول 4ر4 نقطة ليصل إلى مستوى 5266ر2 نقطة وبنسبة انخفاض 0ر08 في المئة من خلال كمية اسهم بلغت 57ر6 مليون سهم تمت عبر 2429 صفقة بقيمة 18ر9 مليون دينار (نحو 62ر37 مليون دولار).وكانت شركات (تجارة) و(كامكو) و(قيوين أ) و(وربة ت) و(أصول) الأكثر ارتفاعا في حين كانت أسهم (أهلي متحد) و(بترو جلف) و(خليج ب) و(الدولي) و(أجيليتي) الأكثر تداولا أما الأكثر انخفاضا فكانت (المشتركة) و(كميفك) و(رماية) و(اسمنت خليج) و(مبرد).

وتابع المتعاملون إفصاحا عن تعامل شخص مطلع على أسهم بنك بوبيان فضلا عن إفصاحات أخرى بشأن تعاملات أشخاص مطلعين على أسهم شركة القرين لصناعة الكيماويات البترولية.

كما تابع هؤلاء إعلان شركة بورصة الكويت عن تنفيذ بيع أوراق مالية غير مدرجة لمصلحة إدارة التنفيذ بوزارة العدل فضلا عن إفصاح مكمل بشأن تعديل الجدول الزمني لاستحقاقات أسهم شركة (أجيليتي إنفستمنت انيتيد) وإفصاح من شركة (أسمنت الكويت) بشأن دعاوى وأحكام.

وتطبق شركة بورصة الكويت حاليا المرحلة الثانية لتطوير السوق التي تتضمن تقسيمه إلى ثلاثة أسواق الأول منها يستهدف الشركات ذات السيولة العالية والقيمة السوقية المتوسطة إلى الكبيرة.وتخضع الشركات المدرجة ضمن السوق الأول إلى مراجعة سنوية ما يترتب عليه استبعاد شركات وترقية أخرى تواكب المعايير الفنية على ان تنقل المستبعدة إلى السوق الرئيسي أو سوق المزادات.ويتضمن السوق الرئيسي الشركات ذات السيولة الجيدة التي تجعلها قادرة على التداول مع ضرورة توافقها مع شروط الإدراج المعمول بها في حين تخضع مكونات السوق للمراجعة السنوية أيضا للتأكد من مواكبتها للمتطلبات. اما سوق المزادات فهو للشركات التي لا تستوفي شروط السوقين الأول والرئيسي والسلع ذات السيولة المنخفضة والمتواضعة قياسا لآليات العرض والطلب المطبقة.

الزياني: يتوجب تذليل التحديات التي تواجه القطاع الخاص الخليجي

عبداللطيف الزياني

أكد الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي الدكتور عبداللطيف الزياني أهمية تعزيز الجهود والتعاون المشترك بما يسهم في التعرف على التحديات والعقبات التي تواجه القطاع الخاص الخليجي للعمل على تذليلها وايجاد حلول ناجعة لها.

جاء ذلك في كلمة للزياني خلال افتتاح اللقاء التشاوري الرابع بين وزراء التجارة والصناعة بدول مجلس التعاون الخليجي ورؤساء الاتحادات والغرف التجارية الخليجية الذي استضافته البلاد أمس.

وأضاف الزياني أن الأمانة العامة لدول المجلس رفعت التوصيات الخاصة باللقاءات السابقة إلى المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون الخليجي لاصدار التوجيهات بشأنها.

وأكد حرص الأمانة العامة لدول المجلس على مواصلة التنسيق مع القطاع الخاص الخليجي عبر التواصل مع الأمانة العامة لاتحاد الغرف التجارية لتمكينه من اداء دوره البناء لتحقيق التكامل الاقتصادي الخليجي.

وذكر أن «قادة دول مجلس التعاون الخليجي يولون القطاع الاقتصادي والتجاري اهتماما كبيرا الافتا إلى إقرارهم انشاء الهيئة القضائية الاقتصادية الخليجية وهيئة الشؤون الاقتصادية والتنموية الخليجية بغية إنشاء الوحدة الاقتصادية المنشودة بحلول عام 2025».

من جهته أشار رئيس اتحاد غرف التجارة بدول مجلس التعاون الخليجي محمد الرميثي في كلمة مماثلة الى انشاء فرق عمل بين اتحاد الغرف الخليجية والأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي للتقديم استراتيجيات مبنية على تطلعات دول الخليج.

من جانبه قال رئيس غرفة تجارة وصناعة الكويت علي الغانم في تصريح للصحفيين على هامش الاجتماع «نعمل على زيادة التعاون والتكامل الاقتصادي على قدر المستطاع في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة».

وأضاف «كلنا تفاؤل بنتائج ايجابية تضع دول الخليج في مكانة جيدة اقتصاديا ونسعى بكل الاشكال الممكنة لتذليل العقبات التي تواجهنا».ويهدف اللقاء التشاوري بين وزارات التجارة والصناعة بدول مجلس التعاون الخليجي مع رؤساء الغرف التجارية إلى تسهيل الاجراءات الجمركية ومعالجة العقبات التي تواجه السوق الخليجية المشتركة.

من جانبه أكد وزير التجارة والصناعة الكويتي خالد الروضان ضرورة تعزيز قاعدة الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتحقيق التكامل الاقتصادي الخليجي والوحدة الاقتصادية المنشودة بين دول مجلس التعاون الخليجي.

وأضاف أن التعاون المشترك يتطلب اهتماما اكبر من قبل الحكومات والمجتمعات والمراكز البحثية وتسليط الضوء على متطلبات هذه الشراكة فضلا عن إزالة المعوقات.واوضح ان التكامل الاقتصادي لم يعد خيارا او اقتراحا في زمن التكتلات الدولية الكبرى مبينا ان تحقيق هذا التكامل يأتي من خلال الشراكة النوعية بين القطاعين العام والخاص لتقوية الاقتصاديات من العثرات في دول مجلس التعاون.وذكر انه «يتعين علينا أن نكون جزءا رئيسيا من التحول العالمي لا خارجه من خلال العمل على تهيئة البيئة المناسبة والاستمرار في تحسين بيئة الاعمال خليجيا وتقوية جدار الشراكة بين المؤسسات الحكومية والاهلية».

وقال ان الدول الخليجية حققت قفزات نوعية كبيرة في سبيل ازالة عقبات العمل التجاري والصناعي بفضل توجيهات رؤساء الدول وترابط شعوبها مشيرا الى ان هناك عناوين بارزة للتكامل الاقتصادي التي تحقق وحدتها من خلال السوق الخليجية المشتركة وصولا إلى الاتحاد الجمركي.

وأفاد بأن ان دول مجلس التعاون «تربطهم مصالح مشتركة وتاريخ واحد» مؤكدا حرص «سمو أمير البلاد الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح وأخوانه قادة الدول الشقيقة على بقاء هذا الكيان».

وأضاف «يجب أن نترجم فعليا آمال مواطني دول مجلس التعاون الخليجي الذين يمثون النفس بتحوله إلى كيان دولي عملاق من خلال تكامل أطره الاقتصادية عبر توظيف كل الإمكانات الموجودة في خطط واضحة تحفظ لنا مكانا في القطار العابر من الحاضر الى المستقبل».واستعرض الروضان دور المبادرين وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة الذين باتوا يحظون باهتمام واسع في مختلف أنحاء العالم بعد أن أصبحوا «وقودا حقيقيا» في إحداث أي تنمية اقتصادية واجتماعية والتي تتطلب حشد جميع إمكانات المجتمع بما فيها من طاقات وموارد وخبرات القطاع العام والخاص.

وشدد على اهمية خلق تنظيمات مؤسسية وتشريعية من خلال التشارك الفعال في توجيه المشاريع والأعمال وإدارتها وتشغيلها وتطويرها وتنميتها من أجل خدمة أغراضها.

وقال ان «اللقاء يعد فرصة لمناقشة قضايا وتحديات القطاع الخاص الخليجي إذ يتزامن مع العديد من التطورات والمستجدات والتحديات التي تواجه اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي ما يتطلب منا زيادة ورفع مستوى التنسيق».وذكر أن التحديات التي تواجه دول المنطقة تتطلب العمل على مسار تطوير وتعظيم الاستفادة من الإيجابيات والمكاسب التي حققتها دول المجلس في مسيرتها نحو التكامل الاقتصادي جنبا إلى جنب مع مسار تذليل الصعوبات والتحديات وإيجاد الحلول المناسبة لها.ويهدف اللقاء المشترك التشاوري بين وزارات التجارة والصناعة بدول مجلس التعاون الخليجي مع رؤساء الغرف التجارية إلى تسهيل الإجراءات الجمركية ومعالجة العقبات التي تواجه السوق الخليجية المشتركة.